

أكد خلال ردوده على أسئلتهم أن القضية الإسكانية صنيعة حكومية وحلها يكون بتطبيق القوانين وتنفيذ المشاريع

## عبدالكريم الكندري لقراء «الأنباء»:

### المشكلة الكبرى أن البرلمان

### يريد أن يحل جميع قضايا

### الدولة رغم أنها من اختصاص

### السلطة التنفيذية



د.عبدالكريم الكندري يتحدث إلى مستشار الإدارة العامة الزميل يوسف عبدالرحمن (مناهي الشمري)

منذ وقت طويل النواب والوزراء يتغيرون وتجربتنا لم تنجح والنظم الانتخابية وضعت من أجل التطوير ونحن نعاني من الركود منذ 20 عاماً

أوروبا أنهت التجمعات الفئوية وألقت دور الكنيسة قبل الذهاب إلى صناديق الاقتراع ويجب علينا الاقتداء بالتجارب الناجحة

#### إعداد: القسم البرلماني

قال النائب د.عبدالكريم الكندري: إن نظامنا الانتخابي فردي ولا يساعد على الإنجاز. مطالبا بضرورة فتح باب التعديلات الدستورية.

وأضاف د.الكندري ضمن ردوده على أسئلة القراء في لقاء «الأنباء»: إن النواب والوزراء ومنذ وقت طويل يتغيرون وتجربتنا السياسية لم تنجح. موضحاً أن النظم الانتخابية وضعت من أجل التطوير ونحن نعاني من الركود منذ 20 عاماً. وزاد بقوله: إن أوروبا أنهت التجمعات الفئوية وألقت دور الكنيسة قبل الذهاب إلى صناديق الاقتراع. منشدداً على ضرورة الاقتداء بالتجارب الناجحة. وقال د.الكندري: إن الاستجوابات لن تنقطع وفي بعض الأحيان يكون السؤال البرلماني وافيًا بدور الاستجوابات. موضحاً أن الإعلام قد يصنع قضية من لا شيء رغم أنه مسؤولاً يجب من خلالها المحافظة على القيم المهنية والأسس القانونية وطبيعة المجتمع.

وتابع: إن الكويت وشعبها لديها نضج سياسي مقارنة ببعض الدول الأخرى. وإن عدم تطبيق القوانين السبب الرئيسي في تفشي ظاهرة الفساد. مشيراً إلى أن وضعا في الثمانينيات كان أفضل بكثير من الآن. وأضاف: يطالب وبتناشد وزير الداخلية بإنهاء قضية إعلان الرغبة بالنسبة للزوجات لأنها مرتبطة بالوضع الاجتماعي للأسرة الكويتية. وعلى وزير التربية المتابعة والإشراف على اللائحة الخاصة بالجامعات الخاصة المتعلقة بالرسوم ونقل المعلمين.

وقال النائب د.الكندري: إن دول مجاورة لنا لديها تنمية من دون وجود ديموقراطية. لأن القضية مرتبطة بالقرار. موضحاً أن أفرزات المجتمع ممتازة لكن آلية العمل السياسي غير صحيحة. وهذا ما يشجع بيئة الفساد والتجاوزات.

وفي حديثه عن الأحزاب السياسية. قال النائب الكندري: إنه يجب النظر والمقارنة مع التجارب الحزبية الناجحة وعدم رمي فكرة إشهار الأحزاب بالتجارب الفاشلة على المستويين العربي والإقليمي. مؤكداً أن المشكلة الكبرى أن البرلمان يريد أن يحل جميع قضايا الدولة رغم أنها من اختصاص السلطة التنفيذية.

وأضاف الكندري أن القضية الإسكانية صنيعة حكومية وحلها يكون بتطبيق القوانين وتنفيذ المشاريع. مشيراً إلى أن بناء المدن الإسكانية الجديدة بمشاركة القطاع الخاص فيه مصلحة مشتركة للدولة والمواطن والتاجر. فلماذا التأخير في حل القضية؟

وأضاف أن اللجنة التشريعية اقترت قانوناً يجيز لمن يبيع بيته أول مرة الحصول على بدل الإيجار وحق الرعاية السكنية من جديد. موضحاً أن صندوق الأسرة لم يستفد منه أحد. والقروض كانت بحاجة إلى تسوية عامة مدروسة. معلناً تأييده لزيادة رواتب المواطنين وفق دراسات فنية على أن تكون الزيادة على الرواتب الأساسية والمواطن احق بمقدرات بلده. وفيما يلي التفاصيل:

● عبدالكريم الكندري: هذا الموضوع هو أكثر موضوع اتحرك فيه واتحدث فيه مع وزير الداخلية ومن خلال «الأنباء» ناشد وزير الداخلية إنهاء ملف إعلان الرغبة بالنسبة للزوجات لأنه مرتبط بالوضع الاجتماعي للأسرة الكويتية.

سلطان الشمري: هناك تعديل دستوري قدم من النائب يعقوب الصانع بزيادة عدد النواب إلى 70 نائباً فما رأيك؟  
● الفكرة التي تقدم بها النائب يعقوب الصانع أثني عليها ونحن بحاجة لدستور نسير عليه على الأقل 50 سنة قادمة، والتوافق على كل التعديلات أمر وارد لكن يجب حصر هذه التعديلات. فباب التعديل ان فتح يجب ان يفتح لتعديلات كاملة ومراقبة وصحيحة من أجل الكويت وشعبها.

مطر المطيري: نحن نعاني من الظلم لأن هناك رسوماً تؤخذ منا وهي غير مستحقة والجامعات الخاصة وهناك مشكلة نقل المدرسات من القطاع العام للخاص.

● عبدالكريم الكندري: هناك لائحة سستصدر لتنظيم هذه المواضيع لضبط مصاريف الجامعات الخاصة دون وجود سند قانوني ويفترض أن يشرف

البلد وعدم وجود رقابة على الاسعار؟  
● عبدالكريم الكندري: انا قبل ان اكون نائباً ادرس طلابي وللاسف في الواقع هذه الظواهر موجودة ولابد من محاربة هذا الوضع ويجب الا نعلم الطلبة الياس والدول لا تقاس بالسنوات البسيطة ولا يوجد اسوأ من فترة الغزو على الاقل الجيل القادم من الممكن ان يكون افضل منا، وخلال الفترات السابقة كانت المحاسبة صوتية ولا يوجد شيء واقعي وفي اول ايامي في مجلس الأمة قدمت تعديلاً على قانون محكمة الوزراء وان لم تنته اللائحة التنفيذية لقانون الزمة المالية خلال شهر فهذا يستدعي مساءلة وزير العدل.

وانا اسمع في الثمانينيات انه لا يمكن ان تشتكي لان المشكلة قد تحل قبل الشكوى والتقدم بها اما الآن حتى لو تقدمت بشكوى فإن امورك لن تحل ولذلك لابد من تفعيل الكثير من القوانين الموجودة في الكويت لان المشكلة الحقيقية في عدم تطبيق القانون وهذا ما يوجد الفساد.

بو خالد: يعطيك العافية وجهد واضح نراه لك في البرلمان... لدينا مناشدة الى لجنة الداخلية والدفاع في موضوع إعلان الرغبة حول الزوجات.

وهل صحيح انه إما يجعل النائب نجماً أو ينزله إلى الأرض؟  
● عبدالكريم الكندري: الإعلام قد يصنع قضية من لا شيء والإعلام مسؤولاً ومن الممكن صناعة دولة كاملة اعلامية مع المحافظة على القيم المهنية والأسس القانونية وطبيعة المجتمع.

علي سالم: متى نصل الى مستوى النضج في التعااطي مع الازمات السياسية وتحديداً الاستجوابات؟ وما رأيك بالصوت الواحد؟  
● عبدالكريم الكندري: يكون ذلك من خلال فتح التعديلات الدستورية او على الأقل التمهيد لهذه الفكرة ولو قارنا الكويت بدول أخرى لرأينا انها تمتاز بنضج في التعامل السياسي، أما بالنسبة للصوت الواحد فلدي وجهة نظر في هذا الأمر وهي أن المجتمع الكويتي بحاجة إلى التماسك في هذه الفترة أكثر بكثير من أي وقت مضى والصوت الواحد حصل حوله خلاف بين مؤيد ومعارض لدرجة ظهور الأتق والبرتقالي وهما من وسائل التعبير الشعبية إلى أن جاء حكم المحكمة الدستورية الذي فصل في الأمر وأقر دستورية مسوم الصوت الواحد.

يوسف عبدالرحمن: هل تتوقع عودة الاستجوابات بكثرة؟  
● عبدالكريم الكندري: الاستجوابات لم تنقطع حتى تعود، والاستجواب زويعة للحكومة عندما يمارس، قد يعتمد النائب على أنه في قمة أدائه، وفي بعض الأحيان يكون السؤال البرلماني قد يفني بدور الاستجواب، والرأي العام له دور كبير في هذا الجانب وطريقة تعااطيه مع الاستجواب.

علي محمد: ما تعليقك على التجاوزات في

على الدستور؟  
● الكندري: مازال الكثير من النواب غير مقتنعين، وهناك أكثر من طريقة وبمجرد طرق فكرة التغيير الدستوري نتهيم بأشياء كثيرة وللأسف الشديد حتى تشكيل الحكومة اليوم لم يهتم به الشعب الكويتي وأنا شخصياً لم اهتم بأسماء الوزراء ولكن اهتم بالخطة، ويجب إزالة الفوارق وفتح المجتمع على بعضه، في أوروبا انتهت التجمعات الفئوية وغيرها وتم اثناء دور الكنيسة قبل الذهاب إلى التصويت والانتخابات وهناك أمور مساندة للديموقراطية يجب ان نأخذ بها ونقتدي بالتجارب الناجحة. وبكل تأكيد هناك محاصصة في التشكيل الحكومي.

يوسف عبدالرحمن: هل المجلس الحالي لديه توجه لإجراء تعديلات

#### نظامنا الانتخابي فردي ولا يساعد على الإنجاز ولا بد من فتح باب التعديلات الدستورية

محمد السهر: كان بودي أسلم عليك دكتور وأعرف أخبارك. عبدالكريم الكندري: الله يسلمك وشد حيك، جابتك اختبارات بالجامعة عليك بالدراسة.

يوسف عبدالرحمن: هل هذا المجلس مجلس حل؟ وهل هناك كتل جديدة في المجلس؟  
● عبدالكريم الكندري: أي مجلس عرضة للحل والقرار لصاحب السمو الأمير، وإذا كانت هناك كتل في المجلس فستكون كتلاً شكلية. وأنا شخصياً لدي اولويات ولكن نظامنا الانتخابي نظام فردي واعتقد اننا ان لم نفتح باب التعديل الدستوري في هذا المجلس فلن يتغير شيء على مستوى الإنجاز. ومنذ زمن طويل الأعضاء يتغيرون لكن التجربة لم تنجح رغم تغيير أعضاء المجلس وأعضاء الحكومة. والنظام الديموقراطي لم يوضع إلا من أجل أن يطور، والدول تغير دستورها دائماً إلى الأفضل ونحن إلى الآن الموضوع لدينا عقيم حتى بوجود المجالس القوية، ونحن منذ 20 سنة نعاني من الركود.

يوسف عبدالرحمن: هل المجلس الحالي لديه توجه لإجراء تعديلات



الزميل سلطان العبدان يدون ردود الكندري



د.عبدالكريم الكندري وسكرتير تحرير الشؤون البرلمانية الزميل حسين الرمضان



متابعة من الزميل بدر السهيل



اللجنة التشريعية أقرت قانوناً يجيز لمن باع بيته أول مرة الحصول على بدل الإيجار وحق الرعاية السكنية من جديد

## بناء المدن الإسكانية الجديدة

### بمشاركة القطاع الخاص

### فيه مصلحة مشتركة للدولة

### والمواطن والتاجر فلماذا

### التأخير في حل القضية؟



د.عبدالكريم الكندري خلال رده على أسئلة القراء بحضور مدير التحرير الزميل محمد الحسيني

يجب النظر والمقارنة مع التجارب الحزبية الناجحة وعدم رهن فكرة إشهار الأحزاب بالتجارب الفاشلة على المستويين العربي أو الإقليمي



على وزير التربية المتابعة والإشراف على اللائحة الخاصة بالجامعات الخاصة المتعلقة بالرسوم ونقل المعلمين

عدم تطبيق القوانين السبب الرئيسي في تفشي ظاهرة الفساد ووضعا في الثمانينيات كان أفضل بكثير من الآن

أفيد زيادة رواتب المواطنين وفق دراسات فنية على أن تكون الزيادة على الرواتب الأساسية والمواطن أحق بمقدرات بلده

الإعلام قد يصنع قضية من لا شيء رغم أنه مسؤولة يجب من خلالها المحافظة على القيم المهنية والأسس القانونية وطبيعة المجتمع

صندوق الأسرة لم يستفد منه أحد والقروض كانت بحاجة إلى تسوية عامة مدروسة

نطالب ونناشد وزير الداخلية إنهاء قضية إعلان الرغبة بالنسبة للزوجات لأنها مرتبطة بالوضع الاجتماعي للأسرة الكويتية

دول مجاورة لديها تنمية من دون وجود ديموقراطية لأن القضية مرتبطة بالقرار



إفرازات المجتمع ممتازة لكن آلية العمل السياسي غير صحيحة وهذا ما يشجع بيئة الفساد والتجاوزات

الاستجابات لن تنقطع وفي بعض الأحيان السؤال البرلمان يفي بدور الاستجابات الكويت وشعبها لديهم نضج سياسي مقارنة ببعض الدول الأخرى

يجب عليها إيجاد الحلول لجميع القضايا مثل البطالة والصحة والتعليم، وهي أبسط حقوق المواطنين والبرلمان مجبر على أن يتدخل ليصحح من الوضع الاستثنائي، وأنا في النهاية أتمنى أن يشارك الشعب والقضايا الكبرى سينسحب عليها ما انسحب على القضية الإسكانية، ومسألة الإسكان هي مشكلة أمن اجتماعي وعائلي والإزمة صنعة حكومية، وهنا يجب أن ننظر إلى الأوضاع التي تغيرت لأن بناء المدن الجديدة في مصلحة الدولة والمواطن والتاجر، والسؤال: لماذا كل هذا التأخير في حل القضية؟

بدر السهيل: هل خطة الوزير الإذنية واقعية، وماذا عن المدن الإسكانية؟  
عبدالكريم الكندري: إن كان هناك قرار بالتنفيذ فستستمر وأنا قلتها للوزير السابق، أما انه سيتم تدويرك أو تخرج من الحكومة، وإذا الحكومة سمحت بدخول شركات خاصة مع وجود خطة قابلة للتطبيق فستحل القضية.

أحمد العنزي: هناك مشكلة بارتفاع الأسعار انتم تريدون رفع بدل الإيجار أنا اقترح بناء أربع مدن بهذه القيمة المخصصة لرفع بدل الإيجار ما رأيك؟  
عبدالكريم الكندري:

العربي ومع بروز بعض التجارب التي اعتبرها البعض فاشلة إقليمياً، ما رأيك لأشهر الأحزاب في الكويت؟  
عبدالكريم الكندري: المجتمع متخوف من الفكرة الآن، والسؤال لماذا أرهن تجربتي بتجارب أخرى فاشلة أنا متطور عنها كثيراً ويجب ألا نقارن أنفسنا بأسوأ التجارب بل يجب النظر إلى التجارب الناجحة، واليوم نحسن نخاف من الأحزاب بسبب وجود مشكلة بالتحولات الحالية، وفي الدول التي تطبق الأحزاب يجب عرض الأفكار والبرامج والتمويل والا يكون الحزب دينياً أو عرقياً، ويجب أولاً أن نؤمن بأن العمل الفردي لا يمكن أن ينجح ولا يوجد بلد يعمل بشكل فردي والبلد الناجح يعمل وفقاً لنظام الفرق.

صالح محمد: هناك قضايا كثيرة تخص الشعب الكويتي من تعليم وصحة وأسكان، فهل سينسحب على باقي القضايا ما حدث بالقضية الإسكانية؟  
عبدالكريم الكندري: اليوم مشكلتنا أن البرلمان يريد أن يحل كل ما يخص الدولة، والقضية الإسكانية من صميم اختصاص الحكومة، والمفترض أن تطبق الحلول من تلقاء نفسها ومن خلال القانون، والحكومة بشكل تلقائي كان

عليها الوزير الحالي، وستأكد من الوزير الجديد وهناك حديث عن إلغاء مجلس الوزراء لقرار منع النقل.  
محمود الصالح: هناك من يتحدث عن الحكومة المنتخبة والتعديلات الدستورية فما رأيك ذلك؟  
شكّل الحكومة منتخبة أو معيّنة وكذلك شكّل المجلس يحتّم علينا فتح التعديل الدستوري على عدد النواب وفق دراسات مبنية على عدد السكان، وزيادة عدد النواب تساهم في زيادة قوة المجلس.

أنا من دعاة الاستفتاء الشعبي العام على التعديلات الدستورية، لماذا لا نعمل استفتاء شعبياً وبحسم الأمر؟ فالشكّل متخوف من التعديلات الدستورية ولابد من استشارة الشعب وهذا التطور الشعبي، وما زالت مشكلتنا أن الشعب الكويتي متخوف ويجب إزالة التشكيك ولابد من المصارحة، والجميع في الكويت يتفقون على أسرة الحكم وهذا أمر خارج النقاش على الإطلاق.

بدر السهيل: هل التنمية مرتبطة بالتعديلات الدستورية؟  
عبدالكريم الكندري: لدينا تجارب بدول الجوار، هناك تنمية من دون وجود ديموقراطية وهي مرتبطة

حسين الرضمان: في ظل التفاوت النسبي في الأداء بالنسبة للأحزاب على مستوى الوطن



جانب من لقاء الكندري في «الأنباء»